دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٠م) (الواقع والتحديات)

أ.د. أمل اسمر زبون الساعدي الباحث. نوار قصي مهدي الياسري
Amel.zaboon@qu.edu.iq nnwar763@gmal.com
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ في دراسة بريطانية (لوالت بينت لبشون وثرفت) تناولت الخدمات المالية في جنوب شرق إنكلترا، وقد أكتسب أهمية متزايدة عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به من تقديم حلول واعده تمّكن الفئات غير المخدومة مالياً ومنها الشباب والمرأة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمناطق النائية في الوصول إلى الخدمات المالية من خلال النفاذ السلس وبتكلفه ميسره لتلك الخدمات المالية.

ومن اجل الوصول الى الأهداف المتوخاة من البحث فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالاعتماد على المصادر والمعلومات المتوفرة بهذا الخصوص من قبل الجهات الرسمية والأكاديمية.

وقد توصل الباحث إلى أن تحقيق الشمول المالي في البلدان العربية مازال في مراحله الاولى بالرغم من الجهود التي تبذلها هذه الدول في الحصول على مراتب متقدمة في هذا المجال، إلا إنها لازالت دون المستوى المطلوب بسبب العديد من التحديات التي تواجه هذه البلدان في تحقيقه ومنها ضعف البنيه التحتية وانخفاض التثقيف المالي .

الكلمات المفتاحية: (الشمول المالي، البلدان العربية، تحديات الشمول المالي).

An analytical study of indicators of financial inclusion in the Arab countries for the period (2008-2020 AD) (reality and challenges)

Nawar Qusay Mahdi dr. Amel Asmar Zabboon
University Al-Qadisiyah / College of Administration and Economics

Abstract:

Financial inclusion is one of the modern concepts closely related to information and communication technology. The term financial inclusion appeared for the first time in 1993 in a British study (by Walt Bennett and Thrift) that dealt with financial services in southeast England. increasingly important following the global financial crisis in 2008 by policy makers Economic, due to the importance of the role it plays in providing Promising solutions that empower

underserved groups financially Such as Youth, women, small and medium enterprises and regions remote access financial services Through smooth and affordable access to those financial services.
In order to reach The desired goals The research The researcher used the descriptive analytical approach to study and analyze the relevant indicators based on the sources and information available in this regard by the official and academic authorities.
The researcher concluded that achieving financial inclusion in the Arab countries is still in progress its early stages, despite the efforts made by these countries to obtain advanced ranks in this field, Except She still is Substandard because of the many challenges that these countries face in achieving it Including poor infrastructure and low financial literacy.
Keywords: (financial inclusion, Arab countries, financial inclusion challenges)

المقدمة

يعد الشمول المالي وسيلة لتحقيق غاية تنموية أو اقتصادية معينة، ولذا لا يعتبر الشمول هدفاً بحد ذاته، وتتضح أهميته من خلال دوره المهم في تطوير الأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهممن خلال تأمين الحصول على الخدمات المالية للفئات الضعيفة والمهمشة والمناطق النائية والمشروعات الصغيرة من خلال النفاذ السلس وبتكلفه ميسره إلى الخدمات المالية مما يعزز من تكافئ الفرص ويسهم بنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد في الحد من الفقر وتأمين الرفاهية وذلك يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، لذا توجهت جميع الدول ومنها الدول العربية بصوره خاصة لتوفير الخدمات المالية ومحاولة معالجة التحديات التي تواجه تطبيقها سعياً منها لتعزيز الشمول وتغطيته لكافه الفئات والمناطق.

هدف البحث: يهدف البحث الى

١- دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية من حيث مؤشراته المتعددة.

٢- معرفة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيقه في البلدان العربية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول الجدل الفكري لواقع الشمول المالي وإمكانية رفع مستوى تحقيقه في البلدان العربية في ظل التطورات السريعة للتكنولوجيا المالية في العالم والتحديات التي تواجه تطبيقها في هذه الدول، ويمكن بيان مشكلة البحث من خلال أثارت التساؤل الآتي:

هل ان تحقيق الشمول المالي في البلدان العربية كان بالمستوى الذي يتماشى مع التطور الحاصل في هذا القطاع على مستوى العالم؟ وماهي أبرز التحديات التي تواجه هذه البلدان في الوصول إليه؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((إن البلدان العربية بالرغم من توجهها نحو تطوير قطاعها المالي من خلال تبني سياسات مالية واقتصادية جديدة لتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة وتسهيل الوصول أليها، الا انها لا زالت دون المستوى المطلوب وذلك نتيجة لوجود العديد من التحديات التي تواجه الوصول الى الشمول المالي في هذه البلدان))

اولاً :مفهوم الشمول المالي: أكتسب موضوع الشمول المالي أهمية متزايدة عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ من قبل صانعي السياسات الأقتصادية أذ تكمن أهميته في دوره المتمثل في إجتذاب المدخرات الضائعة الى مظلة النظام المالي الرسمي الأمر الذي يسهم في تعزيز السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الأستهلاكية والأنتاجية ومما ينعكس ايجابياً على الأستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة، لذا نجد العديد من الجهات الدولية أصدرت تعريفات متعددة حول الشمول المالي والتي معظمها يصب بنفس الغاية والأهداف والمضمون فقد عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي "بأنه نفاذ كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع أحتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[١].

وعرفه البنك الدولي "بأنه الأفراد والشركات التي يحصلون على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ـ المعاملات والمدفوعات والإدخار والأتمان والتأمين ـ التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة[٢].

وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في عام ٢٠١٧، عرف الشمول المالي بأنه تمتع الأفراد, بما فيهم أصحاب الدخل المحدود, الشركات الصغيرة بإمكانية الوصول والإستفادة الفعالة (مقابل سعر معقول) ومن مجموعة الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية يقع توفيرها بصورة مسؤولة من مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العالمية في بيئة قانونية وتنظيمية مسؤولة[٣].

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي" بأنه مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقول وبشكل كافي, وتوسيع نطاق إستخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة, من خلال

تطبيق مناهج مبكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي, وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الإقتصادي والإجتماعي[4].

وعرفه اخرون على انه (حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على ادارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم ، يفرض تفادي لجوء البعض منهم الى القنوات والوسائل الغير رسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة[5].

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على انه (الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة واسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء[6].

كما يعرف على انه العملية التي تضمن سهولة الوصول والتوفر واستعمال النظام المالي الرسمي لجميع اعضاء الاقتصاد والعمل على تقليل الفقر[7].

ويعرف على انه (تقديم خدمات مالية مستوردة التكلفة الى سكان الريف الذين يعانون من نقص البنوك وتشمل هذه المدفوعات وتسهيلات التحويلات والأدخار والقروض وخدمات التأمين)[8].

ثانياً: تحليل ودراسة التطورات في مؤشرات الشمول المالي للعديد من البلدان العربية

١- تحليل بعض مؤشرات الوصول للخدمات المالية: هناك العديد من المؤشرات التي ينطوي عليها الوصول إلى الخدمات المالية ومنها:

المؤشر الأول: مؤشر الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي: قبل التطرق الى تحليل التطور في الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، لابد من معرفة معنى الصراف الآلي، قبل أن نخوض في تفاصيل بياناته، فالصراف الآلي هو جهاز يعمل بشكل أوتوماتيكي دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة ومهيئة لتلبية أغراض مصرفية تخدم العملاء على مدار الساعة.

وفي صدد الحديث عن تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) نجد ومن خلال متابعة للجدول (١) ان المنطقة العربية قد شهدت توسعا سريعاً بالنسبة للنفاذ للخدمات المالية عبر وحدات الصراف الآلي، نظراً لكونه اقل كلفة وأكثر ملائمه مقارنة بالخدمات المالية من خلال الفروع المصرفية، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال التزايد المستمر في اعداد هذه الأجهزة في الدول العربية المتوفرة بيانات عنها للمدة المذكورة أعلاه، إذ حققت كل من الكويت والسعودية وقطر والامارات وسلطنة عمان نسب مرتفعة في هذا المؤشر مقارنةً بالدول الاخرى الموجودة في الجدول المذكور.

جدول (١) الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي لكل مئة الف بالغ في بعض الدول العربية للمده(٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)

اسم الدولة	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية	قطر	سلطنة عمان	الجزائر	الامارات
2008	22.67	٥٠,٨٩	32.98	١٦,١	١٤,٣٢	٨,٢١	٤٩,٩٣	٤٤,٠١	٣٨,١١	5.7	٤٠,٥٦
٢٠٠٩	23.42	٥١,٨٣	٣٤,١١	١٨,٢٤	١٤,٨٨	٨,٤١	٥٣,٧	٤٥,٩٦	٣٦,٦٢	5.9	٥٢,٦٥
٢٠١٠	٢٤,٥٦	٥٠,١٥	٣٤,٩٧	١٩,٧	١٦,٣٩	٧,٦٢	٥٦,٥	٤٩,٠٤	٤٠,٤٤	6.0	٥٠,٦١
٢٠١١	٢٤,٩٢	٥٠,٧٢	٣٤,٤	٢١,٤	١٦,٨٦	٩,١	٥٨,٤	٤٨,٥	٣٩,٥٢	6.1	٥٣,٨٦
٢٠١٢	٢٤,٨٤	٥٥,٠٥	٣٥,٠٦	٢٢,٩	١٧,٥	١٠,٣	٦٠,٤٢	٥٥,٦	٣٨,٢١	6.2	٥٦,٨٦
٢٠١٣	٢٤,٩	٥٣,٦٦	٣٤,٩٥	٢٤,٢٦	١٨,١١	١١,٨٢	٦٣,٣٥	٧٥,٠٧	٣٧,٧٦	6.5	٦٨,٧٨
٢٠١٤	٢٥,١٣	٥٦,٤	٣٥,١٢	٢٥,٢٨	١٩,٢٤	١٢,٠	٦٨,٢	٥٦,٣٨	٣٤,٩٥	7.5	٦١,١٢
٢٠١٥	٢٤,١٢	٥٦,٥١	٣٥,٩٦	٢٦,٠٦	١٩,٩٩	١٣,٥٢	٧٣,٢	٥٧,٨٦	٣٤,١٢	8.2	٦٤,٣٨
٢٠١٦	٢٦,٧١	٦٣,٩٣	٣٦,٩٣	٢٦,٨٤	٢٠,٦٦	١٥,٦	٧٤,٠٣	٥٨,٥٣	٣٣,٧٦	8.7	٦٥,٤٢
٢٠١٧	٢٧,٥	٦٥,٩٨	٣٧,٩٩	٢٧,٢١	٢١,٧	١٦,٨٢	٧٤,١	٥٦,٩٥	٣٧,٥٨	9.4	٦٥,٣٧
٢٠١٨	٢٩,٤١	٧٣,٢٦	٣٩,٤١	٢٧,٧٩	٢٢,٨	١٨,٦	٧٣,٩٦	٥٥,٠٥	٣٥,١٢	9.5	٦٤,٤٨
٢٠١٩	٢٦,١٣	٨١,٠٧	٣٩,٣	٢٨,٥٨	٢٢,٢٣	١٨,٢٢	٧٣,٣٤	٥٤,٨٤	٤١,٧٧	9.7	٦٠,٩١
٢٠٢٠	٣٠,٥٦	٧٨,٥٦	٣٦,٦٤	٢٨,٦١	٢٢,٣١	١٩,١٢	٦٦,٧٥	٥٣,٦٦	٤١,٣٣	9.6	٥٢,٤٩

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

لقد احتلت الكويت المرتبة الاولى في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة ،حيث ارتفعت نسبة الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي فيها من (٥٠,٨٩) جهاز لكل مئة الف بالغ في عام ٢٠٠٨ ليصل الى(٧٨,٦٥) جهاز لكل مئة الف بالغ في عام ٢٠٢٠ ، وجاءت السعودية في المرتبة الثانية والتي هي الاخرى ارتفع عدد اجهزة الصراف الآلي فيها من (٤٩,٩٣) جهاز لكل مئة الف بالغ ليصل الى (٦٦,٧٥) جهاز لكل مئة الف بالغ، في حين احتلت كل من قطر والامارات المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي في هذا المؤشر وسجلت (٥٣,٦٦) و(٥٢,٤٩) جهاز لكل مئة الف بالغ في عام ٢٠٢٠، الامر الذي يشير الى تطور هذه الدول في هذا المجال الذي جاء كنتيجة لمواكبة الزيادة في الطلب على الخدمات المصرفية التي لا تقتصر على سحب النقود وانما يشمل ايضاً المدفوعات النقدية والقيام

بالعمليات المصرفية ... الخ، وحلت كل من مصر والجزائر في المراتب المتأخرة في هذا المؤشر، اذ بلغت (١٩,١٢) و (٩,٦) جهاز لكل مئة الف بالغ على التوالي وهذا ناتج عن نقص البنيه التحتية في هذه الدول، مما يشكل ضغطاً كبيراً على اجهزة الصراف الآلي الموجودة نظرا للمساحة الشاسعة لهذه الدول وارتفاع عدد سكانه، الامر الذي يشير الى وجود اقصاء مالي اكبر في هذه الدول مقارنة بنظيراتها من الدول العربية ذات المراتب المتقدمة في هذا المجال.

المؤشر الثاني: مؤشر محطات نقاط البيع: هو نظام يستخدم لإدارة البيع بالتجزئة وتساعد في أتمتة عمليات التجارة الإلكترونية المختلفة من مراقبة المبيعات الى ادارة المخزون واستخراج الفواتير والتقارير، ويعد واحده من ابرز الممكنات لتحقيق برنامج تطوير القطاع المالي ورقمنة المدفوعات.

ولكي نتعرف على التطور الحاصل في نقاط البيع في الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات لهذا المؤشر يمكن متابعة الجدول (٢) والشكل (١) الذي يتبين من خلالهما ان هذه الدول قد شهدت تطوراً متزايداً في مستوى انتشار نقاط البيع فيها خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)، وقد حققت كل من السعودية ولبنان والأردن أعلى عدد من نقاط البيع خلال المدة المذكورة مقارنةً ببقية الدول، إذ بلغت (٩٩٢,١)،(٧٠٦,٢)،(٣٩٢,٢) نقطة بيع على التوالي في عام ٢٠٢٠ مما يشير الى قناعة المستهلكين والمتاجر معاً في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، وزيادة وعي الافراد بأهمية المدفوعات الرقمية وارتفاع عدد الشركات المقدمة لهذه الخدمات، في حين سجلت كل من دولة تونس ومصر والمغرب اعداداً منخفضه من نقاط البيع بلغت (١٨١,٢)،(٩٩,١)،(٩٢,١) نقطة بيع على التوالي في عام ٢٠٢٠ وهذا ناتج عن محدودية اهتمام هذه الدول بهذا المجال اي ضعف (التثقيف المالي) حول استخدام نقاط البيع.

جدول (٢) محطات نقاط البيع في بعض الدول العربية خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)

اسم الدولة / السنة	الاردن	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية
٢٠٠٨	261.3	٥٢١,١	22.6	92.4	44.6	360.1
٢٠٠٩	282.6	٥٤٣,٦	31.2	96.2	52.3	382.4
٢٠١٠	310.6	٦٠١,١	46.8	102.6	59.6	421.2
٢٠١١	359.4	612.7	58.5	148.6	63.4	441.8
٢٠١٢	356.9	635.3	67.7	152.4	71.5	441.7
٢٠١٣	393.4	593.2	78.8	151.4	80.1	494.4
٢٠١٤	491.2	605.8	87.1	148.6	82.6	614.0
٢٠١٥	388.3	609.8	89.0	150.2	94.4	965.1
٢٠١٦	382.6	701.2	91.2	146.4	92.7	852.1
٢٠١٧	401.7	٧٠٣,١	94.7	152.6	96.1	961.2

٢٠١٨	406.2	698.9	82.7	154.7	٩٧,٠	1002.2
٢٠١٩	392.1	703.9	98.1	192.1	٩٧,٧	957.2
٢٠٢٠	392.2	706.2	92.1	181.2	99.1	992.1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

(*) علماً إن كل من دولة الكويت وسلطنة عمان وقطر ودولة الجزائر لا تتوفر لها بيانات في هذا المؤشر.

الشكل (١) يمثل عدد محطات نقاط البيع في الدول العربية للمدة (٢٠٠٨ – ٢٠٢٠)

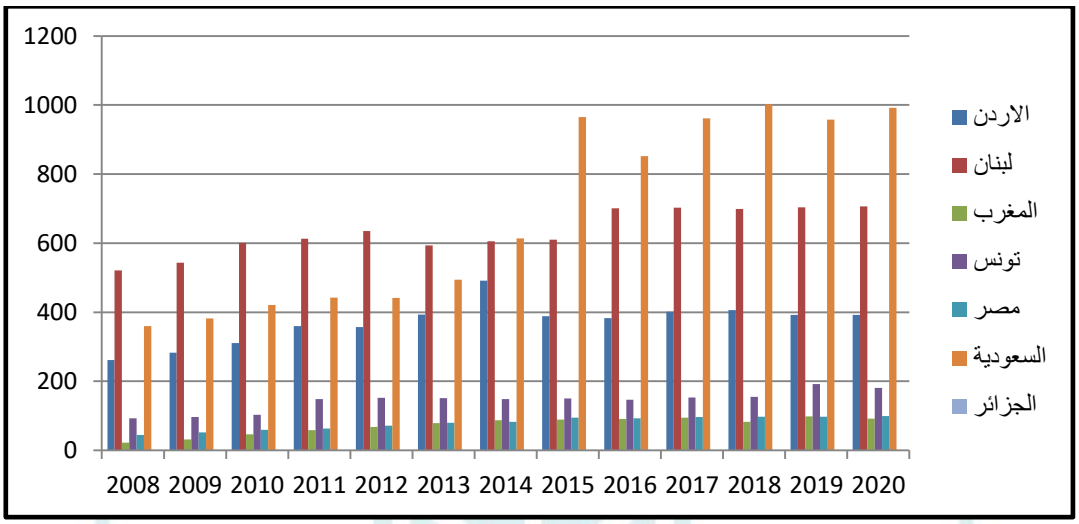

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى (World Bank 2017)

المؤشر الثالث: مؤشر الفروع المصرفية: يعد مؤشر الفروع المصرفية التي تنتشر في عموم البلاد لأجل ايصال الخدمات المالية الى المواطنين من اهم مؤشرات قياس مستوى الشمول المالي في البلدان، لذا ولمعرفة التطور الحاصل في هذا المؤشر للبلدان العربية المتوفرة بيانات عنها يمكن متابعة بيانات الجدول (٣) الذي يتبين من خلاله إن الفروع المصرفية في الدول العربية قد حققت بشكل عام نمواً متزايداً خلال المدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) يمكن تقسيمه الى ثلاث فئات.

الفئة الاولى: تضمنت كل من المغرب ولبنان وتونس ، حيث سجلت اعلى عدد من الفروع المصرفية لكل مئة بالغ من بقية الدول المذكورة في الجدول ،بالرغم من وجود تذبذب يتجه نحو الارتفاع مره والانخفاض مره اخرى في هذا المؤشر في الدول المذكورة اعلاه خلال سنوات الدراسة، اذ تراوح عدد الفروع المصرفية بين (٢٠,٦- ٢٤,٨) فرع لكل مئة الف بالغ في المغرب و(٢٢,١-٢٨,٦) فرع لكل مئة بالغ في لبنان و(١٥,٦-٢٣,٢) فرع لكل مئة الف بالغ في تونس وهذا يعكس قدرة البنوك في هذه الدول على توسيع خدماتها المصرفية وايصالها الى المواطنين. **الفئة الثانية:** وتضم كل من سلطنة

عمان والاردن والكويت وقطر، ولقد حققت تلك الدول أعداد متوسطة في عدد الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ بالمقارنة ببقية الدول العربية المذكورة في الجدول (٣) وقد بلغت نحو (١١,٦،١٥،١٦,١،١٧,٢) فرع لكل مئة الف بالغ، اذ كانت الزيادة طفيفة في عدد الفروع المصرفية في كل من الاردن ولبنان وبقيت سلطنة عمان محافظه على نفس العدد من الفروع في بداية المدة ونهايتها.

الفئه الثالثة: وتشمل كل من السعودية والامارات ومصر والجزائر وكانت نمو اعداد الفروع المصرفية لكل مئة الف بالغ فيها ضعيفة، اذ بلغت (٥,٢،٥,٦،٨،٨,١) فرع لكل مئة الف بالغ وهي اعداد متدنية اذا ما تم مقارنتها ببقية الدول العربية، بالرغم من ارتفاعها في كل من مصر والجزائر عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، مع ملاحظة بقاء الفروع المصرفية فيها ثابته لمعظم سنوات الدراسة، في حين تراوح هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض في كل من السعودية والامارات خلال سنوات الدراسة، الا انها بشكل عام ارتفع عدد الفروع في السعودية وانخفض في الامارات عما هو عليه في عام ٢٠٠٨ الأمر الذي يشير الى ضعف الشبكة المصرفية ومحدودية انتشارها الجغرافي (محدودية عدد المصارف) في هذه الدول واقتصارها على المدن وبعدها عن الارياف وبالتالي صعوبة الوصول للخدمات المالية.

جدول (٣) الفروع المصرفية في الدول العربية لكل مئة الف بالغ للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)

اسم الدولة / السنة	الأردن	الكويت	لبنان	المغرب	تونس	مصر	السعودية	قطر	سلطنة عمان	الجزائر	الامارات
٢٠٠٨	15.1	١٤,٠	22.4	21.2	16.1	3.2	6.7	١١,٩	١٧,٢	4.8	١٢,٣
٢٠٠٩	15.5	١٤,٩	22.1	20.6	15.8	3.6	7.6	١١,٢	١٧,٦	4.8	١١,٨
٢٠١٠	16.1	١٥,١	26.2	21.1	15.6	4.1	8.1	١٢,١	١٨,١	4.8	١١,٧
٢٠١١	16.7	١٥,٨	28.6	21.7	16.8	4.5	8.3	١٣,٠	١٩,٦	5.2	١١,٧
٢٠١٢	16.3	١٤,٦	27.1	22.8	17.4	4.5	8.2	١٢,٩	١٨,٩	5.2	١٢,٠
٢٠١٣	15.9	١٥,٠	25.9	23.5	18.0	4.5	8.2	١٢,٠	١٩,٢	5.2	١٢,٤
٢٠١٤	15.5	١٤,٨	25.3	24.0	19.1	4.5	8.6	١٣,٨	١٧,٦	5.2	١٢,٧
٢٠١٥	15.3	١٤,٤	24.6	24.5	19.8	4.5	8.6	١١,٠	١٦,٩	5.2	١٢,٨
٢٠١٦	15.1	١٤,٣	24.1	24.5	20.5	4.5	8.6	١١,٧	١٦,٣	5.2	١٢,٤
٢٠١٧	14.7	١٤,٢	23.8	24.7	20.5	4.5	8.5	٩,٥	١٤,٨	5.2	١١,٣
٢٠١٨	15.2	١٣,٩	23.1	24.5	٢٠,٦	4.5	8.5	٩,٥	١٤,٢	5.2	١٠,٧
٢٠١٩	15.6	١٤,١	22.1	24.8	21.1	4.5	8.5	١٠,١	١٦,١	5.2	٩,٥
٢٠٢٠	16.1	١٥,٠	23.9	24.5	23.2	5.6	8.1	١١,٦	١٧,٢	5.2	٨,٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

الشكل (٢) عدد الفروع المصرفيه في بعض البلدان العربية لكل مئة الف بالغ للمدة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠)

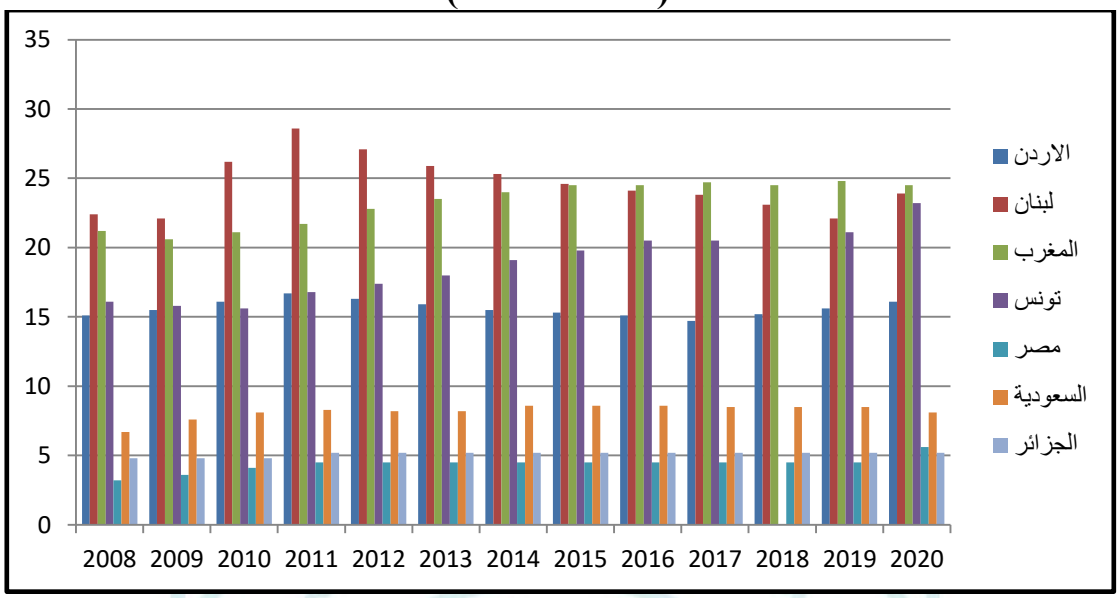

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى (World Bank 2017)

من خلال الشكل (٢) نلاحظ تحسنت في عدد فروع البنوك التجارية التي حققت أغلب الدول عينة الدراسة نمواً متزايداً خلال المدة المدروسة (٢٠٠٨ - ٢٠٢٠) مما يعكس الاهتمام الحكومي في تطوير هذا المجال لأغلب هذه الدول، فضلاً عن إنه يدل على زيادة قدرة تلك البنوك بتوسيع خدماتها البنكية بمعنى زيادة عدد العملاء الذين تقدم لهم خدمات.

٢ – تحليل بعض مؤشرات الاستخدام للخدمات المالية:

المؤشر الأول: مؤشر ملكية الحساب (الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية الرسمية):

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة الذي عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدراته على تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات، ويتأثر هذا المؤشر بالثقافة المالية للمجتمع، فضلاً عن تنمية الوعي المصرفي الذي يمتلكه الأفراد وإمكانية البنوك في تقديم الخدمات للفئات المختلفة من المجتمع والجدول (٤) يوضح نسب ملكية الحسابات المالية لدى المؤسسات المالية الرسمية الخاصة بالدول العربية من عمر ١٥عام فأكثر.

جدول(٤) نسب ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الدول العربية (من١٥ سنة فأكثر) خلال المدة (٢٠١٤ - ٢٠٢٠)

اسم الدولة / السنة	الأردن	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية	قطر	الامارات
٢٠١٤	10.5	72.9	20.2	27.4	7.7	69.4	62.7	٨٣,٧
٢٠١٥	12.4	72.0	21.2	27.6	7.9	71.1	71.6	٨٣,٤
٢٠١٦	14.6	75.9	22.0	34.1	8.2	71.6	70.4	٨٣,٢
٢٠١٧	17.8	79.8	22.6	36.9	8.8	71.1	69.6	٨٨,٢
٢٠١٨	17.9	72.1	22.8	37.2	8.8	72.0	71.7	٨٨,٢
٢٠١٩	18.1	79.0	23.8	34.9	9.1	72.7	-	٨٧,٤
٢٠٢٠	18.4	81.1	24.6	41.0	9.9	71.9	-	٨٦

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي متوفر على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

عند النظر الى بيانات الجدول(٤) يمكن تقسيم الدول العربية الموجودة فيه الى قسمين، القسم الاول تضمن كل من الامارات والكويت والسعودية وقطر وهذه الدول حققت نسب مرتفعة في هذا المؤشر مقارنة بالدول الاخرى، إذ بلغت نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات ماليه في مؤسسات رسميه بأعمار تبلغ ١٥ سنة فأكثر نحو(٨٦%)،(٨١,١%)،(٧١,٩%) ،(٧١,٧%) على التوالي وهذا يشير الى ارتفاع الوعي المالي بأهمية استخدام الادوات المالية للوصول الى الخدمات المالية، واسهم في رفع نسب الاشتمال المالي في هذه الدول، علماً ان كل من الكويت والامارات كانت نسبتها اعلى من المتوسط العالمي البالغ (٧٦%).

اما القسم الثاني فقد تضمن كل من لبنان والاردن ومصر الذي كانت نسب هذا المؤشر فيها منخفضه، إذ بلغت (٢٤,٦%)،(١٨,٤%), (٩,٩%) على التوالي وهذا مؤشر على ضعف استخدام تلك الادوات للوصول الى الخدمات المالية، وهذا يعود الى إن الأغلبية من شباب هذه الدول لا يتمتعون باستقلالية مالية في الغالب، كما إن الشباب دون السن (١٨عام) لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم، فضلاً عن الأسباب الأخرى كالفقر وعدم الثقافة المالية وغيرها من الأسباب التي تمنع تملك الحسابات المصرفية.

المؤشر الثاني: مؤشر عدد حسابات الودائع في البنوك للدول العربية:

من خلال بيانات الجدول (٥)، نلاحظ إن حسابات الودائع في بنوك الدول العربية المتوفرة بيانات عنها في تزايد مستمر خلال المدة قيد الدراسة، اذ سجلت كل من الكويت والامارات والسعودية وسلطنة عمان والمغرب ولبنان وتونس تزايدا ملحوظاً في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة وبلغت نحو (١٢٥٣)،(١٢٢٣,٧)،(١١١١,٣)، (١٠٦٢,٢)،(١٠١٧,٢)،(١٠٠٦,٩) حساب ودائع لكل الف بالغ في عام ٢٠٢٠ و(١٠٦٨,٧) حساب ودائع لكل الف بالغ عام ٢٠١٨ في تونس ويعبر ذلك عن انتشار الوعي المصرفي لدى افراد هذه الدول وتفضيلهم للتعامل المالية الرسمية ودور البنوك وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية ودور البنوك في تقديم خدمات ماليه متميزة تسهم تعبئة الادخارات الخاصة.

في حين يلاحظ ان كل من قطر والاردن والجزائر ومصر بالرغم ان هذه الدول قد شهدت ارتفاعاً في مؤشر حساب الودائع ، الا انها قد سجلت اعداد اقل من حساب الودائع مقارنة بالدول العربية السابق ذكرها وبلغت (٧٧٧,٩)،(٥٩١,١)،(٥٢١,٢)،(٤٩٢,٣) حساب ودائع لكل الف بالغ على التوالي وقد يكون السبب في ذلك انخفاض الدخول وتوجيه الجزء الاكبر منها للاستهلاك ، فضلاً عن ميل البالغين نحو الاكتناز أو الاحتفاظ بالأموال من أجل مسايرة معاملاتهم اليومية والمعيشية وغيرها.

جدول(٥) مؤشر حساب الودائع للدول العربية (لكل ١٠٠٠ بالغ) للمدة (٢٠٠٨-٢٠٢٠)

الدول / السنوات	الأردن	لبنان	المغرب	مصر	السعودية	سلطنة عمان	الجزائر	الامارات	الكويت	تونس	قطر
٢٠٠٨	492.7	112.1	600.0	306.6	624.6	1001.6	412.0	-	-	٦٤٤,٣	-
٢٠٠٩	581.2	2216.0	692.1	342.1	712.4	992.7	462.1	-	١٢٠٥,٥	٦٧١,٤	٥٧٤,٦
٢٠١٠	600.1	1292.7	701.1	339.4	800.5	997.9	488.2	-	١١٦٠,٤	٧٠٠,٥	٥٦٣,٤
٢٠١١	611.5	1345.5	719.1	352.8	842.1	1063.6	514.3	-	١٢٢٧,٢	٧٥٢,٧	٥٧٩,١
٢٠١٢	598.2	1358.7	760.8	396.7	808.9	1034.4	544.5	-	١٢٠٠,٦	٨٠٥,٨	٥٨٠,٧
٢٠١٣	548.4	1214.3	799.3	421.9	967.2	1140.4	556.5	-	١١٤٢,٩	٨٣٦,٣	٦٢١,٩
٢٠١٤	529.5	1104.2	860.4	431.0	977.1	1097.6	571.8	٨٨٦,٤	١١٦٦,٣	٨٦٧,٥	٦١٤,١
٢٠١٥	518.1	1079.8	914.9	440.4	1030.0	1103.6	558.5	٨٨٤,٥	١٢١٠,٥	٩٥١,٨	٦٦٦,٥
٢٠١٦	533.	1946.	945.3	441.	1041.	1105.	543.	١٠٠٨,	١٢٥٧,	٩٩٠,٨	٧٠١,

	8	2		2	4	5	6	٨	٣		٤
٢٠١٧	531.5	1053.9	997.4	480.0	1191.0	1059.9	519.0	١٠٦٣,١	١٢٩٨,٦	١٠٣٢,٧	٧٣٦,٥
٢٠١٨	542.5	1121.0	942.1	282.2	1201.0	1092.0	511.0	١٠٨٢,٧	١٢٨٣,٧	١٠٦٨,٧	٧٥٣,٣
٢٠١٩	542.1	1011.8	106.7	491.0	1262.7	1101.1	506.0	١٠٨٠,٤	١٢٦٣,٤	-	٧٧٣,١
٢٠٢٠	591.1	1006.9	1017.2	492.3	1111.3	1062.2	521.2	١٢٢٣,٧	١٢٥٣	-	٧٧٧,٩

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي، متوفر على الرابط

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release

(*) أطلس بيانات العالم، متاح على الرابط: http://ar.knoema.com

المؤشر الثالث: مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية لكل (١٠٠٠ بالغ): يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى الشمول المالية ومدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في تقديم الخدمات المالية.

ولكي نتعرف على التطور في هذ المؤشر في الدول العربية يمكن تتبع بيانات الجدول (٦) الذي يظهر التطور الحاصل في عدد المقترضين لكل الف بالغ في بعض هذه الدول التي أتيح لها بيانات خلال مدة الدراسة، اذ يلاحظ انه الرغم من تذبذب هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة في البعض من الدول العربية الواردة بياناتها في الجدول الا انها قد شهدت بشكل عام ارتفاعاً في هذا المؤشر خلال مدة الدارسة ومنها الكويت وتونس ومصر والجزائر، حيث ارتفعت من (١٨٧,٣،١٤٤,١،٦٩,٦،٣٤,٨) لكل الف بالغ في عام ٢٠٠٩ ليصل الى(٢١٥,٠، ٢٤٦,٠، ١٢٣,٧، ٤٦,٦) لكل الف بالغ على التوالي في عام ٢٠٢٠، وكذلك الحال في الامارات العربية المتحدة إذ ارتفع هذا المؤشر من(٤٧١,٩) لكل الف بالغ في عام ٢٠١٤ ليصل الى(٤٩٤,٢) لكل الف بالغ في عام ٢٠٢٠ مما يعكس صوره إيجابية للشمول المالي في هذه الدول وكفاءة مؤسساتها في تقديم الخدمات المالية.

جدول (٦) المقترضون من مؤسسات مالية رسمية لكل الف بالغ في بعض الدول العربية للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٠)

السنوات	الكويت	لبنان	تونس	مصر	السعودية	الجزائر	قطر	الامارات
٢٠٠٩	١٨٧,٣	٢٣٨,٧	١٤٤,١	٦٩,٦	١٦٧,٢	٣٤,٨	٢٩٠,٤	–
٢٠١٠	١٨٠,٥	٢٦٣,٧	١٥٥,٠	٧٨,٠	١٦٧,٦	٣٤,٦	٢٣٠,٩	–
٢٠١١	١٧٧,٤	٢٨٣,٥	١٧٢,٠	٧٧,٣	١٧٢,٢	٣٩,١	٢٠٥,٦	–
٢٠١٢	١٥٧,٨	٢٥٥,٨	١٩١,٦	٧٧,٩	١٥٩,٩	٤٢,٦	٢١١,٤	–

٢٠١٣	١٩٣,٣	٢٢٨,٩	٢٠٢,٨	١٠٦,٠	١٦٧,٣	٤٥,٠	٢١٨,٤	–
٢٠١٤	٢٠٥,٠	٢٣٢,١	٢١٣,٦	١٠٠,١	١٧٢,٦	٤٢,٥	٢١٧,١	٤٧١,٩
٢٠١٥	٢٠٨,٣	٢٢٧,٥	٢٢٥,٥	١٠١,٤	١٦٧,٠	٤٤,٢	٢٢٣,١	٤٨٨,١
٢٠١٦	٢١٧,٠	٢١٩,٣	٢٣٣,٧	١٠٨,٢	١٦٥,٤	٣٩,٢	٢٤٣,١	٥٤٣,١
٢٠١٧	٢١٥,٢	٢٢٣,١	٢٣٤,٢	١٠٣,٥	٢٠٠,٢	٤٠,٦	٢٣٨,٥	٥٤١,٦
٢٠١٨	٢٢٣,٩	٢٢٥,٤	٢٣٤,٠	١١٦,٩	١٧٨,٠	٤٥,٢	٢٣٣,٨	٥٤٠,٥
٢٠١٩	٢٢٣,٢	٢١٢,٣	٢٤٠,٥	١٢٣,٥	١٣٩,٩	٥٠,٣	٢٢٧,٧	٤٩٤,٢
٢٠٢٠	٢١٥,٠	١٧٦,٥	٢٤٦,٠	١٢٣,٧	١٣٠,٢	٤٦,٦	٢٢٠,٣	٤٦٩,٧

الجدول اعلاه من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متوفر على الرابط الآتي:

http://ar.knoema.com/atlas/topics

في حين شهدت كل من قطر والسعودية ولبنان انخفاضاً في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة من (٢٩٠,٤، ١٦٧,٢، ٢٣٨,٧) لكل الف بالغ في عام ٢٠٠٩ ليصل الى (٢٢٠,٣، ١٣٠,٢، ١٧٦,٥) لكل الف بالغ وعلى التوالي في عام ٢٠٢٠ وهذا ناتج عن تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية في المحيط الدولي، ويمكن القول ان كل من الامارات وتونس وقطر والكويت تأتي في المراتب المتقدمة في هذا المؤشر تم تليها كل من لبنان والسعودية ومصر واحتلت الجزائر المرتبة الاخيرة بين هذه الدول الواردة في الجدول ويعود الاختلاف في نسب هذا المؤشر بين الدول العربية الى تأثره بعدة عوامل وأهمها صعوبة الإجراءات المفروضة للحصول على القروض من المؤسسات المالية، فضلاً عن حجم الضمانات التي تفرضها تلك المؤسسات للحصول على القروض.

٣- مؤشر الجودة (مؤشر التثقيف المالي في الدول العربية): يعد التثقيف المالي احد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء زيادة مستويات النفاذ المالي الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة، وبصدد الحديث عن الدول العربية فإنها عموماً وعلى مدى العقد الماضي أحرزت تقدماً ملموساً من حيث مستويات التثقيف المالي، وذلك من خلال الجهود المشتركة ما بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وفروعها سواء الحكومية أو الاهلية او المنظمات غير الربحية، فضلاً عن المبادرات الحكومية للتعليم والشمول المالي، إلا إن الدول العربية لا زالت متخلفة في مستوى التثقيف المالي إذا ما قورنت بدول العالم المتقدم وهذا يعني إن بإمكان الدول العربية رفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية بشكل أكبر وبصورة أوسع[٩].

جدول (٧) نسبة الثقافة أو المعرفة المالية في الدول العربية للعام ٢٠١٥ (%)

الدول	البالغين	الذكور	الإناث	الفجوة بين الذكور والإناث
الاردن	٢٤	٢٥	٢٢	٣
الكويت	٤٤	٤٦	٤٠	٦
لبنان	٤٤	٥٠	٣٩	١١
المغرب	٢١	٢٢	٢٠	٢
تونس	٤٥	٥١	٣٨	١٣
مصر	٢٧	٣٠	٢٥	٥
السعودية	٣١	٣٤	٢٨	٦
قطر	٢٥	٢٨	٢١	٧
سلطنة عمان	٣٣	٣٨	٢٩	٩
الجزائر	٣٣	٣٨	٢٨	١٠
الإمارات	٣٨	٣٧	٤١	(٤)
المتوسط	٣٣,٢	٣٦,٣	٣٠,١	٦,٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى standard and poors، المؤشر العالمي للمعرفة المالية، ٢٠١٥.

(*) تشير الاقواس في الجدول أعلاه الى الاشارة السالبة.

عند النظر الى بيانات الجدول نلاحظ إن السكان البالغين اللذين يمتلكون معرفة مالية مناسبة لا تتجاوز نسبتهم (٣٣%) من سكان البلدان العربية في عام ٢٠١٥ ويظهر الجدول (٧) الذي يبين معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية، إن كل من تونس والكويت ولبنان والامارات قد حققت نسب مرتفعة في هذا المؤشر مقارنة بالدول الاخرى المذكورة في الجدول اذ بلغت نسبها (٤٥%)، (٤٤%)، (٣٨%) من سكانها البالغين والذين يمتلكون ثقافة مالية على التوالي، في حين جاءت كل من سلطنة عمان والجزائر والسعودية مراتب متوسطة مقارنة بالدول الاخرى وقد بلغت نسبها في هذا المؤشر(٣٣%) و(٣١%) من السكان البالغين والذين يمتلكون ثقافة مالية، واحتلت كل من مصر وقطر والاردن والمغرب مراتب متأخرة في هذا المؤشر قياساً بالدول الموجودة بالجدول (٧) وقد سجلت نسب قدرها(٢٧%)، (٢٥%)، (٢٤%)، (٢١%) من سكانها البالغين الذين يمتلكون ثقافه ماليه على التوالي.

وتجدر الاشارة هنا الى إن المرأة العربية تعاني من الاقصاء الواضح في التعاملات المالية والمصرفية، ويتضح ذلك من خلال فجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في تلك الدول، إذ بلغ معدل المعرفة للذكور (٣٦,٣%) في حين كان ذلك المعدل لدى النساء (٣٠,١%)، كما نلاحظ إن الفجوة بين الجنسين ترتفع الى (١٣%) في دولة تونس وكذلك (١١%) في دولة لبنان والجزائر(١٠%) وتكون بنسب أقل في الدول العربية الاخرى المذكورة في الجدول، ماعدا دولة الامارات العربية المتحدة هي الدولة العربية الوحيدة التي تلفت النظر ضمن هذا المؤشر، إذ إن النساء تمتلك معرفة مالية ضمن هذا المؤشر اكثر من الرجال إذ بلغت تلك النسبة (٤١%) للإناث مقابل(٣٧%) للذكور، قد يعود السبب في ذلك الى الكثير من العادات والتقاليد التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى اقصاء المرأة في مجالات عديدة ومنها التثقيف المالي.

ومن الجدير بالذكر ان التثقيف المالي (الافراد المثقفين مالياً من اجمالي البالغين) قد سجل أقل من (٣٠%) في العديد من الدول العربية التي شملها استقصاء اجراه صندوق النقد العربي باستخدام استمارة استبيان، وتصدرت الكويت ولبنان دول المجموعة بأعلى مستوى من التثقيف المالي حيث بلغت نسبته (٤٤%) من السكان لكل منهما في عام ٢٠١٩ وجاءت السعودية ثانيا بنسبة (٣٢%)، في حين كانت بقية الدول التي شمله الاستقصاء أقل من (٣٠%) مما يدل على تدني نسب التثقيف الملي في هذه الدول.

ثالثاً: الاستراتيجيات المعززة للشمول المالي في البلدان العربية:

١- انتشار الاقصاء المالي بشكل كبير الذي يعود إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية، مما دفع الافراد إلى البحث عن بدائل للخدمات التقليدية والتوجه نحو خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية دفوعاتهم وتحويلاتهم، وقد ساهم انتشار الهواتف الذكية في التوجه نحو المدفوعات الرقمية في الدول العربية.

٢- إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة: ان نقص حجم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لا يتعدى نسبة (٨%) من اجمالي حجم القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الوطن العربي، وصعوبة ولوجها للأسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، مما شجع على لتوجه إلى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل[١٠].

٣- التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: تسهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة والمرتبطة بالعملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية في توفير آليات للمدفوعات عابرة الحدود والتي تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية مقارنة بالبنوك التقليدية او شركات تحويل الأموال التي تعتمد على المراسلات المصرفية.

٤- اتاحة منتجات وخدمات جديدة مصممة لتلبية حاجات العملاء المتجددة، فضلاً عن إنها تمنح العملاء ميزة مهمة وهي الانخفاض في التكاليف والاختصار في الزمن.

٥- اتاحة فرص الدفع الفوري التي تمنح العملاء المزيد من خيارات الدفع، فضلاً عن استخدام المنصات الرقمية في تحصيل الايرادات مع تيسر الخدمات وتسهيل فرص الحصول على تمويل الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الذين يعانون من نقص الخدمات المالية.

٦- إن التكنولوجيا المالية التي تستخدمها البنوك تسهم في رفع الكفاءة وتعظيم ادارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد، فضلاً عن تحقيق أعلى نمو واحتواء عدد كبير من الأفراد.

٧- لقد أظهرت التجارب والاحتياجات الأهمية البالغة للخدمات المالية الاليكترونية، وكانت تجربة جائحة كورونا خير دليل على ذلك، فقد أظهر ارتفاع الطلب على تلك الخدمات وانجاز المعاملات عن بعد أهمية هذه الخدمات ودورها في تخطي الأزمة [١١].

رابعاً: التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الدول العربية: تواجه الدول العربية في استخدام التكنولوجيا المالية العديد من المعوقات التي تشكل تحدي يواجه استخدام هذه التقنيات ولعل ابرز هذه التحديات ما يأتي[١٢]:-

١- الضعف الي يواجه بيئة الاعمال بوجه بشكل عام، ففي نهاية عام ٢٠١٦ لم تكن هناك سوى دولة الامارات العربية على مستوى الوطن العربي في الربيع الاعلى في مؤشر ممارسة الاعمال الذي يعده البنك الدولي.

٢- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة، ومن الامثلة على ذلك ان قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في حالة من الركود عند حوالي مليار دولار وخاصة عند انخفاض اسعار النفط، وتتركز الاستثمارات ولاتزال في دولة الامارات العربية المتحدة.

٣- عدم اليقين القانوني: بسبب وجود فجوات تنظيمية تعيق نمو هذا القطاع، بالرغم من ان العمل جاري لتطوير أطر تنظيمية للخدمات المالية الرقمية، والعمل على وضع العديد من القوانين التي تخص اصدار

النقود الالكترونية في معظم البلدان، الا ان التقدم كان محدوداً في وضع هذه القواعد التنظيمية ومن الامثلة على ذلك عدم وجود قواعد تنظيمية للنقود الالكترونية المحمولة الا في عدد محدود من الدول (مصر والمغرب وتونس)، وكذلك لا توجد في كثير من البلدان ايضاً اطر لحماية المستهلك في هذا المجال. وفي جانب الخدمات المالية يلاحظ عدم وجود قوانين لخصوصية البيانات، كما لا توجد قواعد تنظيمية احترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية.

٤- إن الدعم المؤسسي الاوسع لايزال محدوداً حيث قام عدد قليل من البلدان بأنشاء حاضنات ومعجلات مثل مصر ولبنان والامارات العربية المتحدة لزيادة انشاء شركات ناشئة او انشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

٥- انعدام الثقة وتدني مستويات الوعي المالي يشكل قيوداً رئيسية امام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يتطلب كفاءة في الدفع وتوافر الثقة للتقليل من عدم اليقين وتكاليف المعاملات.

٦- مشكلة المخاطر الالكترونية، فالهجمات الرقمية تؤدي الى اضطرابات بالتشغيل مما يؤدي الى تكبد خسائر مالية والاضرار بالسرعة والمخاطر النظامية التي قد تصبح من القيود المعوقة مالم يتم العمل على تقوية الاطر الامنية للمعلوماتية.

٧- التحديات التي تواجه رواد الاعمال والمتمثلة بضعف القدرة التنافسية وانعدام نموذج اعمال قائم على الاسس التقليدية مما يؤدي الى غياب ثقة العملاء وافتقارهم للمعرفة بخصوص الشركات الناشئة.

٨- تدني جودة خدمة الانترنيت والهواتف المحمولة، فقد وصلت خدمة الانترنيت الى لجميع البلدان العربية لكن معدل تغلغلها لايزال منخفضاً في العديد من الدول، كما ان خدمة الانترنيت عالية السرعة ومكلفة، واكثر الدول التي تحقق اعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، حيث ارتفعت فيها معدلات خدمة الانترنيت والهواتف المحمولة اعلى من غيرها من الدول العربية، وكان معدل انتشار خدمة الانترنيت في البلدان العربية عام ٢٠١٨ ما يقارب (٢١%)، كما ان جودة خدمة الانترنيت في البلدان العربية متفاوتة من دولة الى اخرى مما ادى الى اختلاف في سرعة انتشار التكنولوجيا المالية في بعض الدول.

٩- القوانين المفروضة على التكنولوجيا المالية في البلدان العربية تساهم في عرقلة تطور هذا المجال، على الرغم من تحسين بعض الدول لأطرها القانونية لاستخدام التكنولوجيا المالية كالأمارات، الا انه بعض الدول غائبة تماماً نظراً لانعدام رغبة الحكومات في تطوير هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه التحديات والصعوبات التي تتعرض لها التكنولوجيا المالية فقد عملت بعض الحكومات بتوفير الدعم المالي وغير المالي لمحاولة فتح واستغلال فرص وامكانيات نمو الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تسخير الصناديق المفتوحة وحاضنات الاعمال الحكومية.

الاستنتاجات:

١-وجود تفاوت كبير بين الدول العربيه في مستويات الشمول المالي التي حققتها فالبعض منها حقق أشواط متقدمه ومنها الأمارات والسعوديه والكويت والبعض الأخر لازال يحاول الوصول إلى المستوى المطلوب

٢- هناك اختلاف في درجه التطور الحاصل في مؤشرات الشمول المالي بين الدول العربيه وخاصة في مؤشرات الوصول والاستخدام التي شهدت تحسنا ملحوظاً خلال مده الدراسه

٣- ضعف مستوى التثقيف المالي في الكثير من البلدان العربية مما أدى إلى امتناع الافراد عن استخدام الافراد المنتجات الماليه

٤- بالرغم من ان تبني الدول العربية العديد من الاستراتيجيات التي تسعى الى تعزيز الشمول المالي في هذه الدول الا انها لازالت تعاني من الكثير من التحديات ضعف البنيه التحتيه وتدني مستوى جودة الإنترنت والمخاطر الالكترونية

التوصيات:

١- لابد من السعي الى زيادة التخصيصات المالية لغرض الابتكار وتطوير أدوات التكنولوجيا المالية، التي بدورها تعزيز الشمول المالي.

٢- تشريع القوانين الداعمة لزيادة الشمول المالي، فضلاً عن تكثيف حملات التثقيف للأفراد بتلك القوانين.

٣- دعم التجارة الالكترونية من خلال تعزيز الخدمات المالية عبر أجهزة الهواتف النقالة.

المصادر :

١- يسر برنية وآخرون , الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب, صندوق النقد العربي , آمانة مجالس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربي, ٢٠١٩.

٢- بن قيدة بوعافية رشيد, واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الأقتصادوالتنميةالبشرية،مجلد(٩),عدد(١),٢٠١٨.

٣- حورية شبني السعيد بن الخضر, أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية ,تعزيز الشمول المالي جمهورية مصر العربية, مجلة البحوث في العلوم المالية المحاسبية, المجلد(٠٣), العدد (٠٢), ٢٠١٨.

٤- محمد السيد الشاعر, التجربة المصرفية نحو التحول الى الشمول المالي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة, بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والإقتصاد ونظم المعلومات, جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا, ٢٠٢١, متاح على الرابط http: dsbace. Must. Edu. eg

٥- رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي ، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقاً لمؤشر الشمول المالي لسنة ٢٠١٧ ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد ٠٩ ، العدد ٠٣، ٢٠٢١.

٦- بوزانة ايمن، حمدوش وفاء، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي (تجربة كينيا نموذجاً).

٧- لينا صلاح مهدي، دور التفرع المصرفي والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير (غ – م)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٩.

8- Babu, P, Raja,"Global Financial Inclusion: Ghallenges and Opportunities, Volume (4) Issuse (2),2015.

٩- اتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي أساسي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ٢٠١٧.

١٠- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة افاق علمية، مجلد١١، العدد ٠٣، ٢٠١٩.

١١- نفيسة الخير، صندوق النقد العربي، التقنيات المالية الحديثة، ٢٠٢٠.

١٢- خيرية بنية ، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، مجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٨.

١٣- بلعابد صليحة، باري امينة، تحديات ومخاطر استخدام الادارة التكنولوجية في المؤسسات المالية الناشئة، وقائع المؤتمر العلمي "استخدامات التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، الجزء الاول.